(آراء ابن مُلْكُوْن ت580 أو 581 هـ) النحوية

أ.م.د. شكران حمد شلاكة
جامعة القادسية / كلية التربية
علوم القرآن والتربية الإسلامية

المقدِّمة

الحمدُ للّه الذي وفَّق وأعان، والشكر له على توالي برّه والإحسان، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين.

تنوعت الدراسات النحوية في موضوعاتها، واتجاهاتها، وأهدافها، فركزَ قسمٌ منها على أعلام الفكر النحوي الذي نالَ المشرقيون قصب السبق فيه، وإليهم يتبادر الذهن عند الحديث عن أعلام الفكر النحوي وهذا مادفعني لاختيار علم من أعلام النحو المغربي، شاعَ بين اقرانه ومعاصريه، وازدحم الطلاب على مجلسه، وانتهت إليه رحلة العلم، فكان العنوان:«ابنُ مُلْكون(ت580هـ أو 581هـ) وآراؤه النحويّة»

وقصدتُ إلى جمع آرائه المبثوثة في بطون الكتب، وليس المجموعة في كتابٍ له×، وهذا الجهدُ ليس بالقليل، ولا بالعملِ اليسير ؛ فكلما حاولتُ أنْ أصلَ النهايةَ ظهر لي رأي في كتاب لم تصل يدي إليه، وقد سرتُ فيه بتوفيقٍ من اللّه – عزّ وجلّ – فجعلتُ البحثَ على ثمانِ فقرات يسبقها: التمهيد، وتليها الخاتمة.

أما التمهيد فقد عقدته على نقطتين هما:

أولاً: وفاته: تابعتُ فيها الروايات التي ذُكرت في وفاته متابعةً تاريخية، وقد رجحتُ سنة وفاته.

ثانياً: منزلته العلمية: وكشفتُ فيها عن منزلته العلمية من خلال أقوال العلماء فيه.

وتناولتُ الفقرات الأخر بعد ذلك فكانت الفقرة الأولى: الأفعال: ذكرتُ آراءَهُ في الأفعال وهي: الحمل على المعنى – حمل قَعَدَ على صارَ- والاختلاف في جهة المتنازع فيه.

أما الفقرةُ الثانية فقد جعلتها في آرائه في الحروف، وضمّت: مُذْ أصل بنفسه، وال العهدية الشخصية.

وتناولتُ في الثالثة رأيه في منع الحذف لأحد مفعولي(ظَنَّ) اختصاراً، وجاءت الرابعة في: مراعاة الأصل، وكان رأيه أنَّ الأصل في الظرف أن لا يتصرف، والخامسة في:(ما) أشدُّ تنكيراً من شيء مع أفعال المدحِ، والسادسة في: إعمال المصدر مضمراً، والسابعة في: الرابط في جملة تقديم المخصوص بالمدح والذم، والثامنة في: بدل الاشتمال.

ثمَّ جاءت الخاتمة، وفيها أهمّ النتائج التي تمخضت عن البحث.

وقد مرَّ البحث بصعوبات جمة منها: صعوبة الوقوف على آرائه، فضلاً عن صعوبة الرأي نفسه – أحياناً – وصعوبة ما يمرُّ به بلدنا العزيز.

لا أملكُ إلا القول: إني بذلتُ الجهد، وأخصلتُ النِّية، فأن أصبتُ فبفضل من الله – عزّ وجلّ – وإن أخطأتُ فمن قصور عقلي ويدي.

التمهيد

لا أودُّ في هذه الفقرة أنْ أتناول من هو: إبراهيم بن محمد بن مُلكون ؟ تناولاً يكشف عن اسمه، وكنيته، وآثاره، فقد كفانا الاستاذ محمد الجيري في ما كتبه[1]، وتجنّباً للاجترار المعرفي سأضرب صفحاً عنه، وسأقف عند فقرتين هما: وفاته، لأنَّ لي رأياً فيها، ومنزلته العلمية ؛ لأنها لم يكشف عنها.

أولاً: وفاته:

إنَّ المتأمل في ما ذُكرَ في وفاته من اختلاف، وترجيح، تجد الباحثة نظراً فيه، وذلك اعتماداً على التتبع التاريخي الأقرب لعصر ابن ملكون، إذْ تطالعنا رواية وثيقة به، وهي عن أشهر تلامذته، قال أبو علي الشلوبين(ت645هـ) في وفاة شيخه:«... أنَّه توفي في شوال سنة ثمانين ودفن بداره»[2].

أرادَ سنة(580هـ)، والتلميذ أعرف بشيخه من غيره.

ثمَّ تجيء رواية عبد الباقي اليماني(ت743هـ) قال فيها:«... توفي باشبيلة سنة إحدى وثمانين وخمس مئة...»[3].

وأيَّد الصفدي(ت764هـ) هذه السنة في وفاته، قال:«... وتوفي رحمه الله سنة إحدى وثمانين وخمسمائة»[4]

وذكرَ الفيروز آبادي(ت817هـ) هذه السنة في وفاته، قال:«(... مات سنة 581هـ، روى عنه ابن خروف والشلوبين»[5].

وهذا يعني أنَّه إلى منتصف القرن التاسع الهجري لا نجد ذكراً أنه توفي سنة(584هـ).

وقد تفرد السيوطي(ت911هـ) بذكر أنه توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة، قال:« ومات سنة أربع وثمانين وخمسمائة...»[6].

وهذه الرواية تمتاز بالتفرد، وتأخرها، لذا يترجح أنه توفي سنة ثمانين وخمسمائة، أو إحدى وثمانين وخمسمائة، والأخيرة هي التي شاعت في تراجم المحدثين[7].

فلا مجالَ للتوفيق بين الآراء في وفاته، فيُعدُّ قول الباحث محمد الجيري:«ومرة اخرى نجد أنفسنا في موقف لا نستطيع أن نرجح فيه رأياً على آخر. فاذا دحضنا ما أثبته السيوطي، فإننا سنقوض ما بنيناه تاريخاً افتراضياً لميلاد ابن ملكون،

واذا رددنا ما ذهب إليه أبو سليمان بن حوط الله، فإننا سنطعن في نزاهته وعدله... وتجنباً للزلل الذي يمكن أن نقع فيه، نقول: إنَّ ابن ملكون قد توفي في النصف الأول من العقد الثامن من القرن السادس الهجري»[8]. فيه نظر من جهتين هما: رفضُ رواية التلميذين – ابن حوط والشلوبين – والأخذ برواية الأبعد – السيوطي – وأنَّ عماد قبوله نصّ السيوطي افتراضه تاريخ ولادة ابن ملكون افتراضاً، وهذه ليست حجة في قبوله.

ثانياً: منزلته العلمية:

قال القفطي(ت624ه) في بيان منزلته:« أحد نحاة الاندلس، قريب من زماننا، أخذَ عنه أئمة هذا الشأن الموجودون في وقتنا هذا...، وكان نحوياً فاضلاً خبيراً بهذا الشأن، له كلام على مشايخ المغرب، وردَّ على من رَدّ على مشايخ النحاة المتقدّمين. وكان مصنفاً، وله هناك شهرة ظاهرة، وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته، ويتزاحمون على إدراك فوائده.»[9]

ويفهم قوله:«... وتنافس أهل الأدب في تحصيل مصنفاته...» إنَّ ابن ملكون لم يكن أديباً كما نفهمه اليوم عند إطلاق هذه الكلمة، بل أنَّ كلمة الاديب تطلق على من تمكن من علوم تعرف عندهم بعلوم الأدب، وكانت لابدَّ من أن تدرس وتتقن لأنها لازمة لرفد جوانب الشخصية العلمية بأسباب النضج، وسعة الأفق[10].

وقال المراكشي(ت647ه) في ترجمة يوسف بن عبد المؤمن:«... ولقي بها رجالاً من أهل علم اللغة والنحو والقرآن، منهم الاستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بـ(ابن مُلْكون)...»[11].

ودلالة قوله:«... الاستاذ اللغوي المتقن...» تفيد انه كان نحوياً أديباً[12].

وذكر ابن الآبار(ت658ه) أنَّ رئاسة علم العربية انتهت اليه، ومهر في صناعتها، وإقرائها، وشارك في علوم اخرى[13].

ووصف عبد الباقي اليماني آثار ابن ملكون بالحسان، إذ قال:«... له تأليف حسان...»[14].

ونقل السيوطي نصاً يكشف عن منزلة ابن ملكون العلمية، قال:« قال ابن الزبير: استاذ نحوي جليل...»[15]

وتتضح منزلته العلمية في نقاط هي:

1. عُدُّ ابن ملكون من كبار نحاة زمانه، إذْ انتهت إليه رئاسة علوم العربية.
2. تزاحم أهل العلم على مجالسه لادراك فوائد علمه.
3. ترك آثاراً شُهدَ لها بالحسن، والاتقان.

1. الأفعال:

وردت آراء لابن ملكون في الأفعال، ويمكن تقسيمها على النحو الاتي:

أ. الحمل على المعنى:-

ألحق النحويون بـ(كانَ) وأخواتها مجموعة من الأفعال، تدلُّ دلالتها، وتعمل عملها[16]، ومنها (جاءَ) و(قَعَدَ) بمعنى(صار) في سياق محدد، هو المثل في قولهم:« مَا جَاءتْ حاجتُك» و(شَحَذَ شَفَرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كَأَنَّها حَرْبةٌ...»[17]

ذهب سيبويه(ت180هـ) إلى أنَّ(جاءَ) قد تأتي بمعنى(صارَ)، وقصرها على سياق المثل، قال:« ومثلُ قولهم: مَن كان أخاك، قولُ العرب: ما جاءتْ حاجتَك، كأنَّه قال: ما صارت حاجتَك... وإنمَّا صُيِّرَ جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنَّه بمنزلة المثل... ومن يقول من العرب: ماجاءت حاجتُك، كثير، كما يقول: من كانت امُّك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتَك كما قالوا: من كان امّك لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء...»[18].

يكشف هذا النص عن التضمين في المعنى المكتسب لـ(جاء) مخصوص بسياق معين(المثل).

قال ابن الاعرابي(ت231ه):«... حَدَّدَ شَفْرَتَه حَتَّى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ، أي صارت. وقال: ثَوْبَكَ لا تَقْعُدُ تطير به الريحُ أي لا تَصيرُ الريحُ طائرةً به...»[19].

وذكر السيرافي(ت368ه) أنَّ وجه الشبه في حمل(جاء) وغيرها على(صار) هو معنى الانتقال نحو: جاءَ زيدٌ إلى عمرو، بمعنى: صار زيدٌ إلى عمرو، ففي(جاء) من الانتقال ما في(صار)، فجعلوا له اسماً وخبراً[20].

ويرى ابن جني(ت392ه) أنَّ قَعَدَ خارج سياق المثل تُعدُّ زائدةً في نحو: قَعَدَ زيدٌ يتهكم بعرض فلان، إذ لا يتصور هنا أنَّ(قَعَدَ) بمعنى(صار) ؛ لأنها لا تستعمل كذلك إلا في المثل[21].

ونصَّ السرقُسطي(ت بعد 400ه) على أن(قَعَدَ) يفيد معنى(صار)، قال:«... وقَعَدَتْ الفسيلة: صارَ لها جذع...»[22].

ولم يقصر الزمخشري(ت538ه) معنى الصيرورة في(قعد) على سياق المثل، إذ قال في قوله تعالى:(فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً مَخْذُولاً)[23]:«(فتقعد) من قولهم: شحذَ الشفرة حتى قعدتْ كأنَّها حربة بمعنى: صارت، يعني: فتصير جامعاً على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك من إلهك...»[24].

وذهب ابن ملكون إلى أنَّ(قَعَدَ) بمعنى(صار):«... وأما قولهم: قَعَدَ زيدٌ يتهكم بعرض فلان... وزعم ابن مُلكُون أنّها بمعنى صارَ...»[25].

يتضح من هذين النصين أنَّ الزمخشري وابن ملكون قد توسعا في اطراد المعنى، حملاً له على الشاهد الواحد، ولم يشترطا استعمالهما في سياق محدد، وهذا الأمر يعود – فيما يبدو- إلى قوة الشبه في المعنى:« فالمُلحقون طردوا استعمال هذين الفعلين – جاءَ وقَعدَ - لقوة الشبه بينهما وبين صارَ»[26].

ولم يشترط د. فاضل السامرائي هذا الشرط السياقي في(قَعدَ)، قال:« وقد ذكر النحاة أنَّ مثل(صار) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وهي: آخر... وقَعَدَ، وحار... وجاء في نحو قولهم: ما جاءت حاجتَك ؟ أي ما صارت؟.»[27].

ويبدو أنَّ التحول والانتقال الذي تفيده كل من: صار، وقعد، وجاء، هو الجامع لهذه الأفعال، فضلاً على أنَّ دلالة(صار) على الزمن، والحدث معاً، قد قرّبها من بقية الأفعال[28]، فسهل الحمل عليه.

ب. الاختلاف في جهة المتنازع فيه:

قد يختلف المتنازع فيه من جهة العمل، كأن يطلبه أحد المتنازعين على جهة الفاعلية، ويطلبه الاخر على جهة المفعولية، ومثاله قول امرئ القيس:-

فَلَو أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ[29]

ذهبَ سيبويه إلى أنَّ إعمال الفعل الثاني يؤدي إلى فساد المعنى، قال:« فإنمَّا رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنمَّا كانَ المطلوبُ عنده المُلْكَ وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى.»[30]

أرادَ بقوله:«... ولو لم يُرد ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى» أنَّه لو أعمل الفعل الثاني، ونصبَ(قليل) لفسد المعنى.

وفساد المعنى متأتٍ من أن السعي

لأدنى معيشة، وكفاية القليل من المال منتفيان ؛ لأنهما مثبتان في سياق، فلو عطف الفعل الثاني(ولم أطلب) على الفعل الأول(كفاني)، لكان الثاني مثبتاً ؛ لأنه منفي في سياق جواب(لو) فيتحصل إثبات طلب القليل، ونفى طلبه في السعي لأدنى معيشة[31]

قال السيرافي:« ولو نصب بأطلب لاستحال المعنى، وذلك أنَّ قوله:(فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة)، يوجب أنَّه لم يسعَ لها، الا ترى أنَّك تقول:(لو لَقَيْتُ زيداً)، لوجب أنك لم تلقه. فإذا قلت:(لو لقيت زيداً... لم يقصر) يوجب أنك تلقه، وأنَّه قد قصَّر بسبب أنك لم تلقه. فإذا كان المعنى كذلك، وجب متى نصبنا(قليلاً) بـ(أطلب) أن يكون معناه: لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلاً من المال، فنفيت أنك سعيت لمعيشة دنيئة، وأوجبت أنك طلبت قليلاً من المال، لأنك نفيت أنك لم تطلب قليلاً من المال ؛ لأنَّ جواب(لو) منفي، كما أنّ الفعل بعدها منفي، وذلك متناقض»[32].

ويبدو أن استعمال(لو) في هذا البيت أفادت نفي الشرط، وتقرير الجواب[33].

وذهب أبو علي الفارسي(ت377هـ) إلى أن الواو في(ولم أطلب) للحال، قال:« يحتمل أن يكون الواو واو الحال وحينئذٍ لا يلزمُ انتفاءُ عدم طلبِ قليلٍ من المال ؛ لأنَّ جوابَ(لو) حينئذٍ هو(كفاني... قليل من المال)، وقوله:(ولم أطلب) حال، ومعناه: ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة، كفاني قليلٌ من المال حال كوني غير طالبٍ له...»[34].

وهذا التوجيه يستقيم معه توجّه الفعلين إلى(قليل)، ويخرجه من تناقض المعنى ؛ لأنَّ الحال غير داخل في جواب(لو)، فلا يلزم ثبوت الطلب.[35]

وقد رُدَّ هذا التوجيه من جهتين هما: أنَّ واو العطف أكثر وروداً في الاستعمال من واو الحال، والحمل على الأكثر هو الراجح، وأنَّ سياق الكلام يدلُّ على طلبه الملك، لا القليلَ من المال[36]، لأنَّه قال في البيت الذي بعده:

وَلكنَّما أَسعَى لمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقال الأعلم الشنتمريّ(ت476هـ):« فرفع قليلٌ بكفاني ولم ينصبه بأطلب لأنَّ امرأ القيس إنمَّا أراد لو سَعيتُ لمنزلة دنيّة كفاني قليلٌ من المال ولم أطلُبِ الملكَ، وعلى ذلكَ معنى الشعر.»[37]

وذكرَ الأنباري(ت577ه) هذا البيت ضمن أدلة الكوفيين النقلية[38]، وقد ردَّ هذا الدليل بأمرين هما: التناقض في المعنى، وقوله في البيت الذي بعده[39].

وذهبَ ابن ملكون وغيره إلى أنَّ بيت امرئ القيس يُعدُّ من التنازع، وأنَّ الواو في(ولم) ليست عاطفة على جواب(لَوْ) وإنمَّا للاستئناف:«... وذهبَ الأستاذ أبو ذر مصعب بن أبي بكر الخشني، والاستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون، والاستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنَّه من الإعمال قالوا: لا يكونُ(ولم أَطْلُبْ) معطوفاً على جواب(لو) وهو(كفاني) بل يكون على استئناف الجملة، أي: وأنا لم أطلُبْ قليلاً من المال، وتكون معطوفة على الجملة المنعقدة من(لَوْ) وجوابها...»[40] وأقف على هذا النصّ بنقاط هي:

1. أنَّ ابن ملكون أسبق زمناً من أبي ذر الخشني(ت604ه)، وأبي علي الشلوبين(ت645ه).

2. لا يُعطف(ولم أطلب) على جواب(لو)، بل أنَّ الواو لاستئناف جملة، والتقدير: وأنا لَمْ أطلُبْ قليلاً منَ المالِ، فيكون العامل في(قليل) الفعل الثاني لا الأول.

3. إذا كانت الواو للاستئناف، يكون قوله(ولم أطلُب...) من باب عطف الجملة الفعلية على جملة(لَوْ) وجوابها.

4. ما يعضد هذا التوجيه أنَّه نُسبَ إلى أبي علي الشلوبين أنه لا يرى أنَّ(لو) تفيد الامتناع بأي وجه، وإنمَّا تفيد التعليق[41].

2. الحروف:

أ. مُذْ أصلٌ بنفسه:

ذهب سيبويه إلى أنَّ(مُذْ) أصلها(مُنْذُ) حذفت منها العين(النون)، ودليله أنَّ تصغيرها يكون على: مُنَيْذ[42].

واستدلَّ المبرد(ت285ه) على اسميته بوقوع الحذف في بنيته، قال:«فأما(مُذْ) فدلَّ على أنَّها اسم: أَنَّها محذوفة من(مُنْذُ) التي هي اسم، لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف، إنمَّا يكون في الأسماء والأفعال...»[43].

وقال السيرافي:«... وما كان الذاهب من وسطه فرجل يسمى بـ(مُذ) إذا صغرته قلت:(مُنَيْذ) ؛ لأنَّ أصله(مُنْذُ) فرددته في التصغير إلى حاله...»[44] تكشف هذه النصوص أنَّ ما تساق من الحجج لا تخرج عن أنَّ التصغير يردُّ

الأشياء إلى أصولها، وأنَّ الحذف يقعُ في الأسماء والأفعال من دون الحروف.

ويلحظ في نصوص الحجة الأولى أنها تصرّح بالقاعدة الأولى - حذف العين- التي تنساق لها القاعدة العامة – التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها -.

ويبدو لي أنَّ ما حملهم على القول بالأصل هو وقوع الحذف:« والغالب على(مُذْ) أن تكون اسماً للحذف الذي دخلها، وأصلها:(مُنْذُ) فلما أسقطوا النون سكنت الذال...»[45].

وما يُلفت النظر أنَّ الفرعَ(مُذْ) قد حوّل عن الأصل(مُنْذُ) في تقسيم المباني، إذْ عُدَّ الفرع اسماً، وعُدّ الأصل حرفاً، قال ابن جني:« والأغلب على(مُذْ) أن تكون اسماً رافعاً. والأغلب على(مُنْذُ) أن تكون حَرْفاً جاراً...»[46].

وقوله:« والأغلب...» يدلُّ على أن لا إجماع على اسمية(مُذْ).

وأمرٌ آخر يعضد هذا، وهو علّة بنائهما، قال الواسطي الضرير(ت468ه):« ومُذْ مَبْنية على السكون، ومُنْذُ على الضمِّ، وإنمَّا بُنيتا، لأنهما لا يخلوان من أن يكونا حرفين، أو اسمين، فإن كانتا حرفين، فالحروف كُلُّها مبنية، وإنْ كانتا اسمين، فإنَّهما لما لزمتا طريقةً واحدة، وهما أنَّهما لا يقعان إلا مبتدأتين، فاحتصَّتا بالابتداء من جملة ما يقع فيه الأسماء قبل تصرّفها، فبنيا... ومُذ أشبه بالاسمية، ومُنْذُ أشبه بالحرفية...»[47].

في هذا النصّ ملاحظتان هما: أنَّ البناء يرجع مرة إلى المبنى التقسيمي – الحرف – وأخرى إلى موقعيتهما في الجملة – مبتدأ -، ويبدو أنَّ السبب الأول أعمُّ، وأوضح من الآخر، وأنَّ قوله:(أشبه) يفيد أنَّ فيهما مخالفةً لصنفيهما، أو أن لا مطابقة بينهما.

وذُكِرَ في علّة بنائهما أنهما تضمنا معنى الحرف(من) و(إلى)[48].

ويرى الباقولي(ت543ه) أنَّ الحذف في الاسم أكثر منه في الحرف، قال:«... وإنمَّا كان(مذ) أكثره مرفوعاً ما بعده لأنَّه محذوف من منذ، والحذف في الأسماء أكثر منه في الحروف...»[49]

يفهم من هذا النصّ أنَّ الحذف في الحرف ليس ممتنعاً.

واستدل الانباري على أصالة(مُنْذ) بأنَّ تكسير(مذ) يكون على(أَمْنَاذ)، والتكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها[50].

من استدلالاتهم قول بعض العرب: ما رَأيتهُ مُذُ يومان – بضمِّ الذال – وهذا يدلُّ على أنَّ أصلها(مُنْذُ) ؛ لأنه لو

لم يكن هذا أصلها لوجب تسكين الذال على كلِّ حال[51].

وقد رُدَّ هذا الرأي:« بجواز كون الضمّ للإتباع لا نظراً إلى أنَّ الأصل منذ.»[52]

وذهب ابن ملكون إلى أنَّ(مُذ) ليست مقتطعة من(مُنْذُ)، بل هما أصلان برأسيهما، قال أبو حيان(ت745ه):«(مُنْذُ) بسيطة، و(مُذْ) محذوفة منها خلافاً لابن ملكون...»[53].

وقال المرادي(ت749ه):« وذهب ابن ملكون إلى أنَّ(مُذْ) ليست محذوفة من(مُنْذُ). قال: لأنَّ الحذف والتصريف لا يكون في الحروف...»[54].

وزادَ ابن هشام الانصاري(ت761ه) القولَ عنه بأصالتهما:«... وقال ابن ملكون: هما أصلان لأنَّه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه...»[55].

وقال ابن عقيل(ت769ه):« وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنهَّا ليست مقتطعة من منذ، لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف...»[56].

وجاءت عبارة السيوطي(ت911ه) أكثر وضوحاً قال:« وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأنَّ الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الاسماء غير المتمكنة...»[57].

يظهر من هذه النصوص الآتي:-

1. تفرد ابن ملكون بهذا الرأي – من أنها ليست مقتطعة من مُنْذُ -.
2. إنَّه يذهب إلى أنَّ(مُنْذُ) و(مُذ) أصلان برأسيهما، وحجته أنَّ(مُذ) تعدّ من الحروف، والحرف لا يدخله التصريف.
3. المتأمل في هذه النصوص يلحظ أنَّ المرادي، وابن هشام، وابن عقيل نصوا على الحرفية، وزاد السيوطي:«... ولا في الاسماء غير المتمكنة...» وهذا يرجح عدّ(مُذ) من الحروف.

ب. ال العهدية الشخصية:

ذكر سيبويه أنَّ الألف واللام في نحو: نِعْمَ الصغارُ، ونِعْمَ الكبارُ، تفيد الجنس ؛ لأنهم جماعات وأمم كلهم صالح، وكذلك: عبد اللّه نِعْمَ الرجل[58].

وقال المبرِّد:« أما(نِعْمَ) و(بِئْسَ) فلا يقعان إلا على مضمر يفسّره ما بعده والتفسير لازم، أو على معرفة بالالف واللام على معنى الجنس...»[59]

ومنع الجرجاني(ت471ه) أن تكون للعهد، قال:« ثمَّ إنَّ الذي يجب أن تعلم

من أمرهما – نعم وبئس – أنَّهما يقتضيان في الذي يُجعل فاعلاً لهما وصفاً مخصوصاً، وهو أن يكون اسماً فيه الألف واللام للجنس، وأن يكون بحيث لا يصحُّ تقدير العهد فيه البتّة... بيان هذا أنَّك إذا قلت: نِعْمَ الرجل، لم يعلم المخاطب أنَّك أردت زيداً، إلّا من بعد ان تذكرهُ، فتقول: زيدٌ. ولو كان الألف واللام للعهد لكان ينبغي أن تعلمَ أنك عنيتَ زيداً من أوّل الأمر، ومن قبل أن يسمّى.»[60].

وكشف المجاشعي(ت479هـ) عن دلالة الجنس فيهما قال:« ويقال: لِمَ اختصا بالألف واللام على طريق الجنس ؟ والجواب: أنهما وُضعا للمدحِ والذم، وقُصِرا على الجنس ؛ إشعاراً بأنَّ في الممدوح والمذموم بهما مثل ما في جميع الجنس من المناقب والمثالب...»[61].

يتضح من هذا النص أنَّ المدح والذم وقعَ على الجنس كله، والمخصوص بالمدح والذم مندرج فيه، فهو جزءٌ من الفاعل ؛ لأن المخصوص خاص، والفاعل عام، وهذا ضرب من العلاقة المعنوية بين الفاعل والمخصوص[62].

وذكر النحويون الوجوه المتعددة في الالف واللام التي للتعريف، ومنها أنها للعهد، واختلفوا فيها على رأيين هما:

1. إنها للعهد الذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان[63]، نحو نِعْمَ الرجلُ، أفادت ما في الذهن من حقيقة الرجل.
2. إنهَّا عهدية شخصية، أي إنهَّا للعهد في الشخص الممدوح، وهذا رأي الجواليقي(ت465ه)، وابن ملكون، وجماعة، قال أبو حيان:«...وذهبَ قومٌ إلى أنَّها عهدية شخصية، وهو مذهب أبي إسحاق بن ملكون من أصحابنا، وأبي منصور الجواليقي من أهل بغداد، ومحمد بن مسعود من نحاة غزنة، وَرَجَّحهُ الاستاذ أبو عبد الله الشلوبين الصغير...»[64].

وبمثل هذا قال ابن عقيل:«... والرابع: للعهد في الشخص الممدوح، وإليه ذهبَ أبو إسحاق بن ملكون، وأبو منصور الجواليقي»[65].

وقال خالد الأزهري(ت905ه):«... أنَّها للعهد في الشخص الممدوح، كأنك قلت: زيدٌ نِعْمَ هو. قاله ابن ملكون والجواليقي...»[66].

وقال السيوطي:« وقال أبو إسحاق بن ملكون، وأبو مَنْصور الجواليقي،

وأبو عبد الله الشَّلوبين الصغير: عهدية شخصية، والمعهود: هو الشخص الممدوح والمذموم، فإذا قلت: زيدٌ نِعْمَ الرجل فكأنَّك قلت: نِعْمَ هو...»[67]

تكشف هذه النصوص عن أمور هي:-

1. لم ينفرد ابن ملكون بهذا الرأي فهو متابعٌ لأبي منصور الجواليقي.
2. أَوَدّ هذا الرأي أنَّ الألف واللام في نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، للعهد الحضوري، وتقديرها يكون بالضمير العائد: نِعْمَ هو.
3. قولنا: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ يفيدُ أنَّ المخاطَب والمخاطب على علم مسبق، قد استقرَّ في الأذهان، وهذا ما يرجح أنها للعهد الذهني.
4. هذا الرأي تلقاه جماعة من العلماء بالقبول والاستحسان في أمصار مختلفة واستدلّ أصحاب هذا الرأي بأنَّ الفاعل في هذا المثال يثنى ويجمع نحو: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجال الزيدون، ولو كان المراد الجنس لم يثنَ، ولم يجمع ؛ لأنَّ المفرد استغرق الجنس جميعه فلا حاجة للتثنية والجمع[68].
3. منع الحذف لأحدِ مفعولي(ظن) اختصاراً

من الثابت أنَّ مفعولي(ظن) وأخواتها، عمدة في الأصل فامتنع حذف أحدهما، أوكليهما الا بدليل، ويسمّى هذا الحذف اخْتصاراً.

قال المبَّرد:« وإنّما امتنع: ظننت زيداً حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أَفْعَالاً وصلت منك إلى غيرك، إنَّما هو ابتداء وخبر. فاذا قلت: ظننتُ زيداً منطلقاً فإنَّما معناه: زيد منطلق في ظنّي، فكما لابدَّ للابتداء من خبر كذا لابدَّ من مفعولها الثاني ؛ لأنَّه خبر الابتداء، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك.»[69]

ومن حذف المفعول الاول قوله تعالى:« وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بمَا آتَـهُمُ اللّه من فَضْلِه هُوَ خَيْراً لهم»[70].

وقال ابنُ السراج(ت316ه) في تقدير المحذوف:«... يعني البخل الذي دلَّ عليه(يبخلون)...»[71]

أرادَ أنَّ الأصل: ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل خيراً لهم، وحُذفَ المفعول به الأول:(البخلَ) لدلالة السياق عليه[72].

ومن حذف المفعول الثاني قول عنترة.

وَلَقَدْ نَزَلْت فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَم[73]

والأصل: فلا تَظُنَني غَيْرَهُ واقعاً أو حقاً[74]

وقال الواحدي(ت468ه):«فمن قرأ بالياء ؛ فـ(الذين يَبْخَلون): فاعل(يَحْسَبَنَّ) والمفعول الأول محذوف، لدلالة اللفظ عليه ؛ معناه: لا يَحسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فَضْله، البُخْلَ خيراً لهم. فدلّ(يَبْخَلونَ) على البخل فحُذِفَ...»[75]

ونقل عن ابن ملكون أنَّه لا يجوز حذف أحد المفعولين اختصاراً:«... وإن حذفت أحدهما اختصاراً جاز عند الجمهور على قلّة. وذهب: ابن ملكون إلى أنه لا يجوز، فاذا قلت: زيداً ظننتُهُ قائماً، فالتقدير: ظننتُ زيداً قائماً، فحذفت ظننتُ لدلالة ظننته، وقائماً لدلالة قائماً، ومن منعَ حذف أحد المفعولين قَدَّرَ فعلاً غير ظننتُ مما يتعدى إلى واحد فتقول: اتهمتُ زيداً ظننته قائماً أو عرفتُ... وهو خلاف قول الجمهور.»[76]

يفهم من هذا النص: أنَّ في قولنا: زيداً ظننتُهُ قائماً، هناك فعل ومفعول به ثانٍ محذوف يؤخذ من لفظِ المذكور: ظننْتُ زيداً قائماً، أو أن نقدر فعلاً متعدياً إلى مفعول واحد يسوغ أن لا وجود للمفعول الثاني، وأنَّ هذا الرأي مما تفرد به ابن ملكون.

ولا أرى فرقاً كبيراً بين أنَّ حذفَ أحد المفعولين اختصاراً من باب القليل جداً[77]، أو هو من ضعيف الكلام[78]، والمنع، فلربمّا أحدهما قادَ إلى الآخر.

وقال المرادي:«... ومنع ابن ملكون حذف أحدهما اختصاراً، وليس بصحيح...»[79].

أرادَ بقوله:«... وليس بصحيح...» أنَّه منتقض من جهتين هما: ورود السماع بخلافه وأنَّ خبر(كان) تكرر طلبه من جهة أنَّه أحد جزأي الجملة، ومن جهة أنَّ العامل يطلبه – مثل المفعول في باب ظن – ومع ذلك فهو يحذف[80].

وذكر خالد الأزهري حجة المنع، قال:«وأما) حذف أحدهما(اختصاراً)، أي لدليل(فمنعه) أبو إسحاق(بن ملكون) من المغاربة وطائفة، وحجتهم أنَّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين، من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه...»[81].

وزادَ السيوطي في المنع حجة اخرى

هي الافتقار، قال:«... وإما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور. ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب، وصحّحه ابن عصفور، وأبو إسحاق بن مُلكون كالاقتصار، وقياساً على باب كان... وعلل بعضهم المنع بأنَّهما متلازمان لا فتقار كُلٍّ منهما إلى صاحبه، إذهما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر...»[82] .

وأودُّ أن أقفَ على هذا النصّ بنقاطٍ هي:-

1. إنَّ ابن ملكون أسبق زمناً من ابن الحاجب(ت646ه)، وهذا يؤيد تفرده.
2. قوله:«... وصححه ابن عصفور...» أراد: جوّزه ابن عصفور على القليل[83]، أو على ضعيف الكلام[84].
3. يتضح أنَّ قوام علّة الافتقار أمران هما: الأول افتقار كلّ منهما إلى صاحبه، والآخر للفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر من جهة أنَّ الحذف في أحدهما جائز ؛ لأنه لا يؤدي إلى اللبس، وليس كذلك في مفعولي ظنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ الحذف يؤدي إلى اللبسِ فيما يتعدى منها إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد[85].
4. يبدو أنَّ هذا الرأي كان مطروحاً، ومتداولاً، حتى قال السيوطي:« ومنعه طائفة...»[86]، وقال د. علي أبو المكارم:« ب- وذهب كثير من العلماء إلى عدم الجواز...»[87]

4. مراعاة الأصل:

-الأصلُ في الظرف أن لا يتصرف:-

ذهب سيبويه إلى أنَّ الظروف المبهمة بعضها يتصرف فيخرج عن الظرفية، قال:« واعلم أنَّ الظروفَ بعضُها أشدُّ تمكّناً من بعض في الأسماء، نحوَ القُبُل والقَصْد... وأمّا الخَلْف والأمام فهنّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماءً...»[88].

وقال أيضاً:« واعلم أنَّ هذه الحروف بعضُها أشدُّ تمكُّناً في أن يكون اسماً من بعض كالقَصْد والنّحْو... وأما الخَلْف والأمام... فتكون أسماءً، وكينونة تلك الأسماء أكثرُ وأجرى في كلامهم...»[89]

وهذان النصان يكشفان عن تصرف الظروف وخروجها عن الظرفية، بغض النظر عن عدم تساوقهما[90].

ويرى المبرِّد أنَّ الظروف المتمكنة تقع أخباراً، واشترط في الظرفية

تضمنها معنى(مستقر)، قال:« اعلم أنَّ كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز، وذلك إذا قال قائل: زيد خَلْفَك: أخبر عن(خَلْف) قلت: الذي زيدٌ فيه خَلْفُك، فترفعه؛ لأنَّه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفاً. وإنمَّا يكون ظرفاً إذا تضمن شيئاً، نحو زيدٌ خَلْفَك ؛ لأنَّ المعنى: زيد مستقِرّ في هذا الموضع، و(الخلف) مفعول فيه.»[91].

والظرف المتصرف ما لم يتضمن معنى(في)[92].

وذُكِرَ أنَّ هناك قسمين من الظروف هما: ما يستعمل اسماً وظرفاً، وما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً[93].

ويظهر في الضرب الثاني أثر التعيين في أنها لاتتصرف، إذْ تعينت بمجرد عناية المتكلم بها، فليست معينة من جهة العلّمية والإضافة، وغيرهما[94].

واستدل الأنباري على وجوب أن تكون الظروف معربة في الأصل ؛ بأنها وإن نابت عن الحرف لكنَّها لم تتضمن معناه ؛ وحجته جواز إظهار الحرف مع لفظها[95].

ويرى ابن ملكون أنَّ الأصل في الظروف أنها غير متصرفة، يدل على ذلك ما نُقل عنه:« وقال أبو إسحاق بن ملكون: الأصل في الظروف أن لا تتصرف، وتصرّفها خروج عن القياس.»[96].

يتضح أنَّ ثنائية عدّ الظرف من الأسماء أو من الحروف، تقف وراء القول بتصرفه أو عدمه، فقول ابن ملكون:«... الأصل في الظروف أن لا تتصرف...»

يرجع إلى تضمنها معنى الحرفية(في) ؛ لأنَّه لا تصرف في الحروف، ولربما يكون لسبب أنَّ الظرف وضع على التغيير فقابل التغيير فيه التغيير في أصل مصاديقه.

وردَّ ابن أبي الربيع(ت688ه) هذا الرأي قائلاً:« وهذا القول خروج عن النظر ؛ لأنَّه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الثلاثة – النداء، المصادر، الظروف -، فالحقُّ ما ذهب إليه الشَّلَوْبين.»[97]

ومفادُ رأي أبي علي الشّلوبين:

أنَّ الأصل في الظرف أن يكون متصرفاً، لأنَّه من الأسماء، والأصل في الاسماء الاّ تقتصر على باب دون الآخر، فاذا اقتصرَ استعمال الاسم على باب واحد فقد خرج عن أصله، وهذا لا يوجد الا في الظرف، والنداء، والمصادر، وعلّة هذا أنَّ هذه الأبواب وضعت على

التغيير([98]).

وقال ناظر الجيش(ت778ه) :«وحاصل الأمر: أنَّ الأصل في الظروف التصرف ؛ لأنَّها أسماء، فسبيلها أن تجري مجرى الأسماء وتدخل عليها العوامل التي تدخل على الأسماء، وما وجد منها غير متصرف يسأل عن عدم تصرفه... وقال بعض النحاة: إنَّ الأصل في الظروف أن تكون غير متصرفة، وان تلزم طريقة واحدة. ولا معول على هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور...»[99].

وهذه الردود تقوم على: أنَّ هذا الرأي مخالف لما عليه جمهور النحويين، وهذا دليل على تفرده، وأنَّ هذا الباب – الظرف – وضع على التغيير.

5. ما أشدُّ تنكيراً من شيء مع أفعال المدح:

ذهب سيبويه إلى أنَّ(ما) بعد فعلي المدح والذم معرفة بمعنى(الشيء)، وهي الفاعل، والتقدير: نعْمَ الشيء أو بئسَ الشيء، وهذا يفيد أنَّ المخصوص بالمدح والذم يكون محذوفاً[100].

ويرى الزجاج(ت311ه) أنَّ(ما) نكرة دالة على الجنس، قال:« بئسَ إذا وقعت على(ما) جُعلت معها بمنزلة اسم منكور، وإنمَّا ذلك في نعم وبئس لأنهما لا يعملان في اسم علم، إنمَّا يعملان في اسم منكور دال على جنس...»[101].

واستدل أبو علي الفارسي على أنَّ(ما) نكرة في قوله تعالى:« إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ»[102] وهي تؤول بنكرة مثلها(شيء)، وتأويل النكرة بالنكرة أبين، ولا يمكن أنْ تكون موصولة ؛ لأن ما بعدها اسم مفرد(هي)، وهو لا يكون صلة، فاذا لم تكن كذلك كانت نكرة بمعنى(شيء)([103]).

وأوّلها مكي القيسي(ت437ه) بنكرة، قال:«... و(ما) في موضع نصب على التفسير وفي نعم ضمير مرفوع بنعمَ وهو ضمير الصدقات... تقديره: ان تبدوا الصدقات فهي نعم شيئاً.»[104]

يتضح من هذه النصوص أنَّ هناك تقديرين لـ(ما) هما: نِعْمَ الشيء هي فـ(ما) هنا معرفة تامة في محل رفع فاعل(نِعْمَ)، والمخصوص بالمدح(هي)، و نِعْمَ شيئاً هي: فتكون(ما) نكرةً تامةً تمييزاً لفاعل(نِعْمَ) المستتر(هو)، والمخصوص بالمدح(هي)([105]).

وأيّد هذا الرأي النيسابوريّ(ت553ه)، قال:«(فنِعما

هـي): نعم ماهي على تقدير الفاعل، و نصب(ما) على التفسير، أي: نعم الشيء شيئاً هو.»[106]

ولم يخرج الأنباري عمّا ذُكرَ[107]

يفهم من هذه النصوص أنَّ التأويل أشدُّ إبهاماً من المؤول(ما) ؛ لعمومها، وشموليتها.

يـرى ابـن ملكون أنَّ(مـا) أبلـغ في الإبـهـام مـن(شـيء):«... وكـان أبـو إسحاق ابن ملكون يقول(ما) هنا أشدّ إبهاماً من شيء وموقعها هنا أحسن موقع لأنَّ القصدَ في المدح والذم تعميم جنس الممدوح والمذموم فكأنَّه هنا مدح كلّ شيء لاجل ذكر أو عمَّ كلّ شيء.»[108]

يظهر أنَّ التعميم متأت من الإبهام ؛ لأنَّ فيه استغراقاً للجنس، فمن كان أشدُّ إبهاماً كان أوفى بالغرض.

وأيّـد ابـن عصفور(ت669ه) هذا الرأي، قائلاً:«... وجاء التمييز بـ(ما) وإن كانت شديدة الابهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء لدلالة: إن تُبْدوا عليه...»[109]

ونسبَ المـرادي له قـولاً أكثر دلالة على إبـهـام(مـا)، قـال:«... ونصَّ ابن عصفور وغيره... ولا أدخل في البناء والإبهام من(ما)...»[110]

وذَكرَ د. فاضل السامرائي أنَّ(مـا) كلمة مبهمة، وهذا المعنى يأتي لأغراض منـهـا: الايـجـاز مـع الـتـعـمـيـم، فيكون المعنى: كلّ ما يعظ به ربنا ممدوح[111]

6. إعمالُ المصدر مضمراً

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به ؛ لأنَّ المَصدر يعمل في الماضي، والحاضر، والمستقبل وليس كذلك اسم الفاعل.

ويفـارق المصدر الفعل في أمرين هما: أنَّ في رفعه نائب الفاعل خلافاً، وأنَّ فاعل المصدَر يجوز حذفه بخلاف الفعل، وإذا حُذفَ لم يأتِ بضميره[112].

واشـتـرط النحويون شـروطـاً لعمل المصدر منها: أن يكون مظهراً، فلا يعمل مضمراً:«(يعمل المصدرُ مظهراً) هذا قول جمهور البصريين، فلا يعمل في مجرور ولا ظرف ولا غيرهما وهو مضمر...»[113]

وقـيـلَ:«... ومجموع الشروط ستة: الأول: أن يكون مظهراً، فلا يقال: ضربكَ المسيءَ حسنٌ، وهو المحسنُ قبيحٌ، أي: ضربُكَ المحسن؛ فإنَّ الضمير مباين للصيغة التي هي أصلُ الفعل... وكذا لو كان المتعلق مجروراً أو ظَرْفاً، فلا يقال: مـرورك بزيدٍ حسنٌ، وهـو بعمرو قبيح

هذا مذهب البصريين...»[114].

يتضح من النصّ أمران هما: يشترطُ في عمل المصدر بقاؤه على صيغته الأصلية[115]، وأنَّه لا يعمل بالمجرور والظرف.

أجازَ الكوفيون إعماله مضمراً:«... وهي مسألة خلاف ذهب الكوفيون إلى جواز إعماله فأجازوا: مروري بزيد قبيح وهو بعمرو حسن فيعلّقون بعمرو بقوله وهو، أي: ومروري بعمرو...»[116]

واستدلوا بقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَا الحَرْبُ إلَّا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا
هُوَ عَنْهَا بالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[117]

والتقدير: وَمَا الحديث عَنها بالحديث المرجَّم، فعلّقوا عنها بضمير المصدر(هو)[118].

ونُسبَ إلى الرماني(ت384ه) وغيره إعمال المصدر المضمر في المجرور[119]، قال ابن عقيل:«... وأجازَ أبو علي في رواية، والرماني وابن جني إعماله في المجرور، وأجاز جماعة إعماله في الظرف.»[120]

والحقيقة إنَّ أبا علي الفارسي قد عدَّ الضمير كناية عن المصدر، ولكنه لم يصرح بجواز عمله، قال:« لم يجيزوا... مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، وإنْ كان(هو) ضمير(مروري) ؛ لأنَّ(هو) لا دلالة على لفظ الفعل فيه، كما في لفظ المصدر...»[121]

وجوّز ابن جني نقلاً عن أبي علي عمله مضمراً في الظرف، قال:«...فقد تقول: قيامك أمسِ حَسَن، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم(هو)، قيل: في هذا أجوبة: أحدها أنَّ الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً، كذا عهد إليّ أبو علي رحمه الله في هذا. وهذا لفظه لي فيه البتّة...»[122]

وذهب ابن ملكون إلى هذا الرأي:« وأجاز الفارسي فيما حكى عنه عاصم بن أيوب، وابن ملكون، وابن جني فيما حكى عنه ابن هشام، وابن مالك: جواز إعماله مضمراً في المجرور، لا في المفعول الصريح، وقياس قولهما: يقتضي جوازَ إعماله في الظرف، وقد أجازه جماعةٌ.»[123]

وأقف على ما ذُكرَ بنقاط هي:

1. إنَّ ابن مُلكون كانَ متابعاً في رأيه هذا العلماء منهم أبو علي الفارسي، والرماني، وابن جني، ولمدرسة الكوفة النحوية.
2. أجاز ابن ملكون أن يكون العامل في الظرف، ضمير المصدر في قولنا:

أعجبني مرورك عند زيد وهو عند عمرو، حملاً له على المجرور نحو: نومك في الليلِ مفيدٌ وهو في النهار مذموم.

3. يتضح أنَّ عمل المصدرِ المضمر في المجرور والظرف محمول على الأصل (العمل في المفعول الصريح) نحو: اعجبني ضربكَ زيداً وهو عمراً.

4. يظهر أنَّ إعمال المصدر المضمر في المجرور والظرف قوامه أدنى المشابهة، قال الرضي:« والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل، حتى إنَّه يعمل فيهما ما هو غاية البعد من العمل...»[124].

5. يبدو أنَّ هذا الرأي قد نالَ استحسان العلماء حتى قيل:«... وقياس من عمله في المجرور أن يعمله في الظرفِ، وقد أجازه جماعة.»[125]

7. الرابط في جملة تقديم المخصوص بالمدح والذم:

للمخصوص بالمدح والذم أحوال تركيبية تعتمد على موقعه في الجملة، والذي يهمنا هنا حال ذكره قبل(نِعْمَ) و(بِئْسَ)، إذا يعرب حينئذ مبتدأ، والجملة التي بعده خبر له، ولابدَّ لجملة الخبر من رابطٍ.

وللعلماء في تقدير هذا الرابط ثلاثة آراء هي:

1. العموم الذي في الفاعل:

قال سيبويه:«... كما أنَّك إذا قلت: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ، فإنَّما تريد أن تجعله منَ أمّةٍ كلّهم صالحٌ، ولم ترد أن تعرِّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نِعْمَ.»[126]

فالعموم في فاعل جملة الخبر (الرجل) يؤول بـ(الكل)، وهو في الحقيقة متأتٍ من الألف واللام بعدّها جنسية.

وذكرَ ابن عصفور(ت669ه) أنَّ قسماً من النحويين يذهبون إلى أنَّ العموم الذي في الفاعل قد أغنى عن الضمير الرابط، قال:« ومنهم من ذهب إلى أن فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير، الا ترى أنَّه يراد به الجنس...»[127]

ونُسب هذا الرأي إلى جمهور النحويين:«... والمذهب الثالث ما ذهب إليه الجمهور وهو أنَّ الرابط بالعموم الذي في موضع نِعْمَ وبِئْسَ لأنَّ ال فيه للجنس فقد انتظم الجنس زيداً...»[128]

وجاءت عبارة المرادي أكثر وضوحاً،

قال في بيان أحوال المخصوص بالمدح والـذم:« والثانية أن يذكر قبل(نِعْمَ) و(بِئْسَ). وهو حينئذ مبتدأ، والجملة بعده خبر. سـواء أقيل بفعلية:(نعم) و(بئس) أم باسميّتهما... فـان قلت: إذا جُعل المخصوص مبتدأ والجملة خبره فما هـو الـرابط ؟ قلتُ: الرابط عنـد الجمـهور هـو العـموم الـذي في الفاعل.»([129])

يظهـر مـن هـذا العـرض: أنَّ في الخبر اسـماً أعـمّ مـن المـبتـدأ، وأنَّ حالة تقديم المخصوص حُملت على الأصل في التركيب – قبل التقديم – والعلة فيهما العـموم، قـال الواسطي الضرير(ت469هـ):« فـاذا ذكـرتَ الفاعل لـم يكن بُـدٌّ مـن اسـم مقصود بالمدح والـذم تقول: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ، فـزيـدٌ يـرتـفـع مـن وجـهـيـن: أحـدهـمـا بالابتداء، ويكون ما قبله خبراً له، ولا يحتاج إلى عائد من الجملة ؛ لأنَّ زيداً من الجنس، فالذي له في الألف واللام من الشياع هو العائد.»([130])، وهذه العلة عينها في التقديم.

2. **الضمير المضمر**:-

ذهب ابن السيد البطليوس(ت521هـ) إلـى أنَّ الـرابط هو الضمير، قـال ابن عصفور:« فان قيل: فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب: إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين: الأول: منهم من قـدّر مبتدأ مضمراً قبل نعم وبئس فيكون رابطاً على مذهبه، كأنَّه قال: زيدٌ هو نِعْمَ الرجلُ، وعمرو هو بئسَ الرجلُ، وهو مذهب ابن السيد...»([131]).

وقال أبو حيان:«... ونقول فيه ثلاثة مذاهب أحدها: ما ذهب إليه أبو محمد بـن السيد البطليوسي فـأنـه زعـم أنَّ الرابط محذوف تقديره هو فإذا قلت: زيد نِعْمَ الرجل فتقديره: زيد هو نِعم الرجلِ...»([132])

وفي جملة: زيدٌ هو نِعْمَ الرجلُ، زيدٌ: مبتدأ أول، و(هـو) مبتدأ ثـانٍ، و(نِعْمَ الرجلُ) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة من: هو نعم الرجل خبر للمبتدا الأول، والرابط:(هو) ([133]).

وقد رُدَّ هذا الـرأي بـأنَّ جملة الخبر للضمير المقدر المعرب مبتدأ(نعم الرجل) تحتاج إلى رابط آخر، والتقدير: زيدٌ هو نِعْمَ الرجل هوَ، و(هـو) الثانية تحتاج إلى تقدير آخر([134])، وهذا دور.

3. **الضمير المضمر معنى**:-

ذهب ابن ملكون إلى أنَّ الرابط هو

تكرار المبتدأ من جهة المعنى لامن جهة اللفظ، وحجته أنَّ الالف واللام في فاعل(نِعْمَ) و(بِئْسَ) للمعهود الذكري، وأنَّ الربط بتكرار المعنى واردٌ عند العلماء:«... والمذهب الثاني: ما ذهبَ إليه ابن ملكون ومن قال بقوله فإنَّه زعم أنَّ الرابط هو تكرار المبتدأ من حيث المعنى لامن حيث اللفظ وذلك أنَّه زعم أنَّ الرجل في: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ هو معهود، وهو زيد وال فيه للعهد فاجاز الرابط بذلك على مذهب أبي الحسن في إجازته: زيد قام أبو عمرو إذا كان أبو عمرو كنية لزيد، وكما جاز الرابط بالظاهر في الموصول في قولهم: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدوي[135] يريدون: رويت عنه كذلك جازَ ذلك هنا...»[136]

والمتأمل في هذا النصّ يجد أنَّ الاخفش الأوسط يجوّز الربط بالاسم الظاهر، ولا يصح حمل رأي ابن ملكون عليه للفارق بينهما، والحقيقة أنَّ الاخفش جوّز التكرار في المعنى لا في اللفظ.

قال ابن الفخّار(ت754ه):« مسألة: لا خلاف أنَّ تكرار الاسم بلفظه يعطي من الربط ما يعطيه الضمير، وأما التكرار بالمعنى فيعزى إلى الأخفش...»[137].

ويتفق البطليوسي، وابن ملكون في تكرار الرابط، ويختلفان في ماهية التكرار، أهو من جهة اللفظ، أم المعنى.

ويبدو أنَّ رأي ابن ملكون قد نالَ مكانة علمية حتى عُدَّ مذهباً، وأيَّده العلماء فيه؛ وذلك قيل في رأيه: المذهب الثاني، ومن قال بقوله[138].

8. بدلُ الاشتمال:

قال المبرد:« وقد يجوز أن يبُدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه؛ لأنَّه يقصد قصد الثاني ؛ نحو قولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ؛ لأنَّ معنى سلب: أخذَ ثوبه. فأبدل منه لدخوله في المعنى.»[139]

فقوله:«... فأبدل منه لدخوله في المعنى...» يفيد أنَّ الأول مشتملٌ على الثاني بسبب الملابسة بينهما – التعلق به –[140]

وذكرَ في موضع آخر أنَّه قد يكون المعنى أكثر إحاطة في الثاني منه في الأول، ويكون الثاني مقصوداً، قال:« والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحيطاً بغير الأوّل الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بَعْدَه، فتُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة. وذلك قولك: مالي بهم عِلْمٌ أمْرِهم... فقال: مالي بهم عِلْمٌ وهو يريد

أَمْرهم.»[141]

وذهب ابن السراج في حدّه له أنَّه ما كان من سبب الأول، نحو سُرق زيدٌ مالُه، والمعنى سُرق مالُ زيدٍ[142].

وحدّه الزجاجي(ت337ه) بقوله:« ويبدل البعض من الكل، ويُبْدَل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملاً عليه...»[143]

ويظهر من هذا الحدّ: أنَّ هذا النوع من البدل يكون بين المصدر والاسم، وأنَّ الحاكم فيه المعنى أو الصفة:«... وأكثر ما يكون بدلُ الاشتمال بالمعاني والصفات، وما يتنزلُ منزلة المعاني، من نحو العقل والحسن والحكمة...»[144]

وقال في موضع آخر:« وأما بدل المصدر من الاسم فقولك: أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها، رفعت الجارية بفعلها، وحسنها بدل منها والتقدير: أعجبني حسنُ الجارية ومثل: نفعني عبدُ الله علمه، وعرفت أخاك خَبَرَهُ، قال الله عزّ وجل«يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»[145] فالقتال بدل من الشهر لأنَّ سؤالهم عن الشهر إنمَّا كان من أجل القتال...»[146]

يتضح من هذا النصّ أمران هما: أنَّه ما كان توضيحاً، أو تبياناً لسابقه هو البدل، والآخر هو المبدل منه، وأنَّه لابدَّ من ضمير في البدل يعود على المبدل منه.

وبدل الاشتمال عند الثمانيني (ت442ه) على ضربين هما: الاشتمال على المِلْك نحو: سلبت زُيداً ثوبه ؛ لأنَّ السلبَ وقع بشيء من ملكه، والحلول نحو: أعجبني زيدٌ عَقْلُه؛ لأنَّ العقل يحلّ في القلب، والاشخاص مشتملة عليه[147].

وهذا يعني أنَّ الاسم الأول في الضربين هما المشتملان ؛ لقوله في الأول:«... خصصت ما وقع به السلب»[148]، وفي الآخر:«... والأشخاص مشتملة عليها...»[149].

وقال الزمخشري:«... وبدل الاشتمال، كقولك: سُلبَ زيدٌ ثوبه، وأعجبني عَمرُو حسنُه وأدبُهُ وعلمُهُ، ونحو ذلك، مما هو منه أو بمنزلته من التلبّس به...»[150].

وقوله:«... مما هو منه...» يدل على بدل البعض من الكل[151]، وثمّة فارق بينهما يتمثلُ في أنَّ المعنى الثاني مطلوب، أمَّا في بدل البعض من الكل فأنَّ النفسَ تسكن فيه إلى الأول سكوناً تاماً، وغير مطالبة بالثاني.

ويرى الانباري أنَّ الاسم الأول مشتمل على الثاني، قال في قوله تعالى:«يَسْئَلونك عن الشهرِ الحَرَام قِتالٍ فِيه»:«... ألا ترى أنَّ الشهرَ مشتملَ علىَ القتال، والهاء في فيه: تعود على الشهر وبدل الاشتمال لابد أن يعود منه ضمير إلى المبدل منه...»[152]

وحجة الانباري فيها نظر ؛ لأنَّ عود الضمير ليس مما انفردَ به بدل الاشتمال، بل اشترطوا مثل هذا في بدل البعض من الكل[153].

وذهب ابن ملكون الى أنَّه لا اشتمال لاحدهما على الاخر في قولنا: أَعْجبَتَني الجاريةُ حُسْنُها، وإنَّما كان الاشتمال للخبر المسند إلى الأول ؛ وذلك أنَّ في قولنا: أعجبتني الجاريةُ، فالخبرُ غيرُ كاف من جهة المعنى، فأسند إليه:(حُسْنُها) والمطلوب في المعنى ليس نفسه، بل مما يتعلق به(أدبها، ظرفها وغيرهما)، وعليه فإنَّ المعنى فيه يكون واسعاً، وموصولاً بغير الأول(الجارية)، بل بالفعل(أعجبتني):«... فقولك: اعجبتني الجاريةُ حسنها لم يُسْند الإعجاب إلى الجارية لأنها جارية ؛ لأنَّ ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلاً في هذا الخبر، ولم يرد ذلك، وإنَّما أعجبه صفة من صفاتها، أما حسنها، أو ظرفها، أو أدبها، وما أشبه ذلك مما تريد منها... (ع): وهذا المعنى الذي أفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا أبو إسحاق بن ملكون حيث قال بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كلّ الأفصاح، ولا أوضحوا حقيقته كل الأيضاح،(ع): وليس كما قال بل قد أفصح السيرافي، وأبو العباس عنه بما ذكرته إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه، فهو كما قال...»[154]

وأودُّ أن أقفَ على هذا النص بنقاط هي:

1. أنَّ المقصود بـ(ع) هو أبو علي الشلوبين(ت[155])، تلميذ ابن ملكون.
2. إنَّ مقولة: إنه كان تابعاً لأحمد بن يحيى(ت291ه)، والسيرافي، يبدو أنها تحتاج إلى تأمل ؛ لأنَّ المتتبع لا يجد هذا المعنى عند السيرافي، إذ كل ما قاله:« وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه، كقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبه، وأعجبني زيدٌ حُسْنُهُ، والمشتمل على الشيء هو الذي تصح العبارة عنه بلفظه عن ذلك الشيء، وذلك أنك إذا قلت: سُلِبَ زيدٌ، فقد يجوز

أن يكون ذلك وأنت تعني الثوب، وإذا قلت: أعجبني زيد، فإنَّما كلامه أو حسنه، أو ما أشبه ذلك من أفعاله وهيئاته، أو ما يتعلق به...»[156].

أما رأي ثعلب فلم أقف على نصٍ له يفيد ما نحن بصددهِ.

ويبدو أنَّ هذه المقولة جاءت في كتب المتأخرين[157]

الخاتمة

توخيتُ في هذا البحث أن أدرسَ شخصية نحوية، وأعرف بأرائه النحوية، وأكشف عنها، وأحسب أني تمكنت من بلوغ الخاتمة، ويمكن أن أُجمل فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها بالآتي:

1. رجحتُ تاريخياً في وفاته، وأكدتُ أنَّها تقدمت عمّا ذكره بعض الباحثين.
2. تفردَ ابن ملكون ببعض الآراء النحوية، نحو رأيه في: مُذْ، والأصل في الظرف، وتنكير(ما) مع أفعال المدح والذم، والرابط في جملة تقديم المخصوص بالمدح والذم، وبدل الاشتمال.
3. تابع ابن ملكون في قسم من آرائه علماء كبار، منهم: أبو علي الفارسي، والرماني، وابن جني.
4. لم يكن ابن ملكون نحوياً مقلداً، بل كان باحثاً ذا رأي مستقل، وشخصية واضحة ؛ لأنَّ ما تفرد به من آراء أكثر من غيرها ؛ فضلاً عن ردِّه لآراء علماء كبار – كالجواليقي والبطليوسي –.
5. انتفع الدارسون ممن جاء بعده من

آرائه النحوية، ويدلّ على هذا النصّ عليها في بطون الكتب، وكثرة دورانها فيها.

6. أكثر الآثار التي اهتمت بنقل آراء ابن ملكون، هي التي تنتمي إلى البيئة اللغوية في المغرب العربي، وكتب المتأخرين.

7. قد يكون ابن ملكون أسبق من غيره في تبني الرأي النحوي مثل: رأيه في منع لأحد مفعولي(ظن) اختصاراً.

الهوامش

1 * اقصدُ كتابه(ايضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج).

ينظر: ابن ملكون النحوي من خلال مخطوط(إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج)(بحث): 68-64.

2 - التكملة لكتاب الصلة: 1/135.

3 - إشارة التعيين: 18.

4 - الوافي بالوفيات: 6/85.

5 - البلغة: 64.

6 - بغية الوعاة: 1/355.

7 - ينظر: الأعلام: 1/62، والمعجم المفصل في اللغويين العرب: 1/20، وفهارس مغني اللبيب: 3/254.

8 - ابن ملكون النحوي من خلال مخطوط: 67.

9 - إنباه الرُواة على أنباه النحاة: 4/190.

10 - ينظر: ابو هلال العسكري وآثاره في اللغة: 46.

11 - المُعجب في تلخيص أخبار المغرب: 175.

12 - ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:(مقدمة المحقق): 7.

13 - ينظر: التكملة لكتاب الصلة: 1/135.

14 - إشارة التعيين: 18.
15 - بغية الوعاة: 1/355.
16 - ينظر: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين: 39.
17 - ينظر: لسان العرب: 3/446(قعد)، وتاج العروس: 9/58(قعد).
18 - كتاب سيبويه: 1/50-51.
19 - لسان العرب: 3/446(قعد)، وينظر: تاج العروس: 9/58(قعد).
20 - ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 1/310
21 - ينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/390.
22 - الأفعال(السرقسطي): 2/64.
23 - الاسراء: 22.
24 - الكشاف: 2/631.
25 - شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/390.
26 - همع الهوامع: 2/70.
27 - معاني النحو: 1/214.
28 - ينظر: نفسه: 1/214.
29 - ديوان امرئ القيس: 39.
30 - كتاب سيبويه: 1/79.
31 - ينظر: المغني في النحو: 2/240.
32 - شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 1/370.
33 - ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 2/119.
34 - الايضاح العضدي: 67، وينظر: البسيط في شرح الكافية: 1/298.
35 - ينظر: المغني في النحو: 2/239.
36 - ينظر: نفسه: 2/240.
37 - النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/215.
38 - ينظر: الانصاف: 1/83-84، مسألة(13).
39 - نفسه: 1/93.
40 - إرتشاف الضرب: 4/2152.
41 - ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 2/116.
42 - ينظر: كتاب سيبويه: 3/450.
43 - المقتضب: 3/31.
44 - شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 4/193
45 - شرح اللمع(الثمانيني): 1/513.
46 - اللمع: 130.
47 - شرح اللمع(الواسطي): 98-97.
48 - ينظر: الانصاف: 1/391، مسألة(56).
49 - شرح اللمع(الباقولي): 518.
50 - ينظر: الانصاف: 1/383.
51 - ينظر: شرح التسهيل(ابن مالك): 2/144، وتمهيد القواعد: 44/1961، وبعض العرب هم: بني غِني.
52 - المساعد على تسهيل الفوائد: 1/512.
53 - إرتشاف الضرب: 3/1415.

54 - الجنى الداني: 305.
55 - مغني اللبيب: 443-1/442.
56 - المساعد على تسهيل الفوائد: 1/512.
57 - همع الهوامع: 3/222.
58 - كتاب سيبويه: 2/177.
59 - المقتضب: 2/139، وينظر: الأصول في النحو: 1/111.
60 - شرح الجمل في النحو: 159.
61 - شرح عيون الاعراب: 86.
62 - ينظر: النحو العربي(د. إبراهيم بركات): 4/154.
63 - ينظر: شرح التصريح: 2/77.
64 - ارتشاف الضرب: 4/2043، وينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 288.
65 - المساعد على تسهيل الفوائد: 2/126.
66 - شرح التصريح: 2/77.
67 - همع الهوامع: 5/31.
68 - ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 289-288.
69 - المقتضب: 3/95.
70 - آل عمران: 180.
71 - الأصول في النحو: 1/79.
72 - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/233.
73 - شرح ديوان عنترة: 131.
74 - ينظر: خزانة الأدب: 3/227.
75 - التفسير البسيط: 6/215.
76 - ارتشاف الضرب: 4/2098.
77 - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(الرضي): 5/165، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 97.
78 - ينظر: المقرب: 129.
79 - شرح ألفية ابن مالك(المرادي): 1/253، وينظر أوضح المسالك: 2/64، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك: 1/164.
80 - ينظر: شرح الفية ابن مالك(علي بن محمد الزامل): 2/559. هامش(1).
81 - شرح التصريح: 1/378.
82 - همع الهوامع: 2/226.
83 - ينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/318.
84 - ينظر: المقرب: 129.
85 - ينظر: همع الهوامع: 2/226، والحذف والتقدير في النحو العربي: 256-255.
86 - همع الهوامع: 2/226.
87 - الحذف والتقدير في النحو العربي: 256.
88 - كتاب سيبويه: 1/411.
89 - نفسه: 1/416.
90 - ذهب الاستاذ المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة إلى تعارضهما ينظر: المقتضب: 4/335 هامش(1)
91 - المقتضب: 3/102.
92 - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(الرضي):

2/12.

93 - ينظر: الإيضاح: 158.

94 - ينظر: شرح كافية ابن الحاجب(الرضي): 2/14.

95 - ينظر: أسرار العربية: 178-177.

96 - الاشباه والنظائر: 3/158.

97 - نفسه: 3/158.

98 - ينظر: نفسه: 3/157-158.

99 - تمهيد القواعد: 4/1909.

100 - ينظر: كتاب سيبويه: 2/178-179، والنحو العربي(د. إبراهيم بركات): 4/151.

101 - معاني القرآن وإعرابه: 1/152.

102 - البقرة: 271.

103 - ينظر: الاغفال: 547-550، والبغداديات: 253-255.

104 - مشكل إعراب القرآن: 1/141.

105 - ينظر: النحو العربي(د. إبراهيم بركات): 4/162.

106 - إيجار البيان عن معاني القرآن: 1/172.

107 - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/177.

108 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 396.

109 - شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/614.

110 - شرح الألفية(المرادي): 1/535.

111 - ينظر: معاني النحو: 4/260.

112 - ينظر: شرح التسهيل(ابن مالك): 2/434، وشرح الألفية(المرادي): 1/456، والنحو العربي(إبراهيم بركات): 3/433.

113 - المساعد: 2/226.

114 - تمهيد القواعد: 6/2821.

115 - ينظر: شرح التسهيل(ابن مالك): 2/434.

116 - منهج السالك: 318، وينظر: إرتشاف الضرب: 5/2257.

117 - ديوان زهير: 107.

118 - ينظر: شرح القصائد التسع: 1/333.

119 - ينظر: التذييل والتكميل: 4/918-919، وتمهيد القواعد: 6/2822 هامش(2).

120 - المساعد: 2/226، وينظر: شرح التسهيل(المرادي): 686، ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك: 2/334.

121 - الايضاح العضدي: 1/200-201، وتمهيد القواعد: 6/2822 هامش(2).

122 - الخصائص: 320، وينظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: 2/334.

123 - إرتشاف الضرب: 5/2257.

124 - شرح كافية ابن الحاجب(الرضي): 4/379.

125 - شرح التسهيل(المرادي):686.

126 - كتاب سيبويه: 2/177، وينظر: المقتضب: 2/141-142.

127 - شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/616.

128 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 399.

129 - شرح الألفية(المرادي) :-1/536 537.

130 - شرح اللمع(الواسطي): 189، وينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: 186.

131 - شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور) 1/616.

132 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 399.

133 - ينظر: نفسه: 399.

134 - ينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): 1/616، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 399.

135 - هكذا في المتن.

136 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 399.

137 - شرح الجمل(ابن الفَخَّار): 1/415.

138 - ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: 399.

139 - المقتضب: 1/165، وينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 11-2/10.

140 - ينظر: النحو العربي(د. إبراهيم بركات): 5/136.

141 - المقتضب: 4/297.

142 - ينظر: الأصول في النحو: 2/47.

143 - الجمل: 35، وينظر: ظاهرة البدل في العربية: 30.

144 - النحو العربي(د. إبراهيم بركات): 5/134.

145 - البقرة: 217.

146 - الجمل: 38-37.

147 - ينظر: شرح اللمع(الثمانينيى): 1/543.

148 - ينظر: نفسه: 1/543.

149 - ينظر: نفسه: 1/543.

150 - المفصل: 155.

151 - اردت بالبعض والكل معنى: الجزء والجميع، وهما يعرفان بـ(ال).

152 - البيان في غريب إعراب القرآن: 1/150.

153 - ينظر: أسرار العربية: 298، وظاهرة البدل في العربية: 28.

154 - تذكرة النحاة(أبو حيان): 187، وينظر: أبو علي الشلوبين(ت645ه) وأثرهُ في الدراسات النحوية: 77.

155 - ينظر: أبو علي الشلوبين(ت645ه) وأثره في الدراسات النحوية: 77.

156 - شرح كتاب سيبويه (السيرافي):2/10.

157 - تذكرة النحاة(ابو حيان): 187.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- القرآن الكريم.

- أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة، د. علي كاظم المشري، ط1، دار كيوان(دمشق)، ودار نيبور(العراق)، 2010م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، محمد بن يوسف بن حيان(ت745ه)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1418ه1998-م.

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد الانباري(ت577ه)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377ه1957-م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(ت743ه)، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ط1، شركة الطباعة العربية السعودية، 1406ه1986-م.

- الاشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911ه)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985-1406م.

- الأصول في النحو، محمد بن سهل السراج(ت316ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407ه1987-م.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط17، دار العلم للملايين، بيروت، 2007م.

- الأفعال(السرقُسطي)، سعيد بن محمد السرقُسطي(ت بعد 400ه)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1423ه2002-م.

- الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، د. مهدي صالح الشمري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.

- إنباهُ الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي(ت624ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1426ه2005-م.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1380 ه1961-م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري(ت761ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1423 ه – 2003م.

- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن النيسابوري(ت553ه)، تحقيق: د. حنيف بن حسن القاسمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م.

- الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377ه)، تحقيق: د. حسن شاذلي، ط1، مطبعة التأليف، مصر، 1389ه1969-م.

- البسيط في شرح الكافية، الحسن بن محمد بن شرف شاه(ركن الدين) (ت715ه)، تحقيق: د. حازم سليمان الحلي، ط1، مطبعة ستارة، قم، 1427ه.

- البغداديات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1425ه2004-م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت817ه)، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1421هـ2000-م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، عبد الرحمن بن محمد الانباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، انتشارات الهجرة، قم، 1403ه.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزَّبيدي(ت1205ه)، ج9: تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، ط2، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 2004م.

- تذكرة النحاة، محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه1986-م.

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، محمد بن يوسف بن حيان،

تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1420ه2000-م.

- التفسير البسيط، علي بن أحمد الواحدي(ت468ه)، ج6: تحقيق: د. أحمد بن محمد الحمادي، ود. محمد بن حمد المحيميد، ط1، دار العماد، دمشق، 1434ه2013-م.

- التكملة لكتاب الصلة، محمد بن عبد الله القضاعي(ت658ه)، تحقيق: د. عبد السلام الهراش، دار الفكر، بيروت، 1415ه1995-م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد(ناظر الجيش)(ت778ه)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. جابر محمد البراجة، ود. إبراهيم جمعة، ود. جابر السيد مبارك، ود. علي السنوسي محمد، ود. محمد راغب نزّال، ط1، دار السلام، القاهرة، 1428ه2007-م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(ت749ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413ه1992- م.

- الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت338ه)، تحقيق: ابن أبي شنب، ط2، مطبعة كلنسكسيك، باريس، 1957م- 1958م.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت1230ه)، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 ه2000-م.

- الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ط1، دار غريب، القاهرة، 2008 م.

- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420ه2000-م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: حسن علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، سليمان بن محمد(ابن الطراوة)(ت528ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1429ه2008-م.

- شرح ألفية ابن مالك(الزامل)،

علي بن محمد الزامل(ت1418ه)، ط1، دار التدمرية، الرياض، 1432ه2011-م.

- شرح ألفية ابن مالك(المرادي)، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1428ه2007-م.

- شرح ألفية ابن مالك(المكودي)، عبد الرحمن بن علي المكودي(ت807ه)، ضبط: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417ه1996-م.

- شرح التسهيل(ابن مالك)، محمد بن عبد الله بن مالك(ت672ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه – 2001م.

- شرح التسهيل(المرادي)، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد، ط1، مكتبة الايمان، المنصورة، 1427ه2006-م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري(ت905ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1427ه2006-م.

- شرح الجمل(ابن الفخار)، محمد بن علي بن أحمد(ت754ه)، تحقيق: د. روعة محمد ناجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1434ه2013-م.

- شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور)، علي بن مؤمن بن عصفور(ت669ه)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1419ه1999-م.

- شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني(ت471ه)، تحقيق: د. خليل عبد القادر عيسى، ط10، دار ابن حزم، بيروت، 1432ه2011-م.

- شرح ديوان عنترة بن شداد، شرح وتعليق: عباس إبراهيم، ط2، دار الفكر العربي، بيروت، 1998م.

- شرح عيون الاعراب، علي بن فضّال المجاشعي(ت479ه)، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1428ه2007-م.

- شرح القصائد التسع المشهورات، أحمد بن محمد النحاس(ت338ه)، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1430ه – 2010م.

- شرح كافية ابن

الحاجب(الرضي)، محمد بن الحسن الاستراباذي(ت688ه)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1421ه2000-م.

- شرح كتاب سيبويه(السيرافي)، الحسن بن عبد الله السيرافي(ت368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429ه- 2008م.

- شرح اللمع(الباقولي)، علي بن الحسين الباقولي(ت543ه)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411ه1990-م.

- شرح اللمع(الثمانيني)، عمر بن ثابت(ت442ه)، تحقيق: د. فتحي علي حسانين، ط1، دار الحرم للتراث، القاهرة، 2010م.

- شرح اللمع(الواسطي)، القاسم بن محمد الواسطي(ت قبل 469ه)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 1420ه2000-م.

- ظاهرة البدل في العربية، د. جمعة عوض الخبّاص، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية، عمّان، 2008م.

- فهارس مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حسن حمد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426ه2005-م.

- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري(ت538ه)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه2003-م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور(ت711ه)، دار صادر، بيروت، 1410ه1990-م.

- اللمع في العربية، عثمان بن جني(ت392ه)، تحقيق: حامد المؤمن، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1405ه1985-م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، عبد الله بن عقيل(ت769ه)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400ه1980-م.

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه1984-م.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري(ت311ه)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424ه2004-م.

- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، عمّان، 1423ه2003-م.

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد بن علي المراكشي(ت647ه)، اعتناء: د. صلاح الدين الهواري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1426ه2006-م.

- المعجم المفصل في اللغويين العرب، د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418ه1997-م.

- المغني في النحو، منصور بن فلاح اليمني(ت680ه)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999م.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط1، مؤسسة الصادق، طهران، 1378ه.

- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420ه1999-م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرِّد(ت285ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1415ه1994-م.

- المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني(ت929ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1375 ه1955-م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق: سدني كلازر، المطبعة الامريكية، نيوهافن، 1947م.

- النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات، ط1، دار النشر للجامعات،

مصر، 1428ه2007-م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان(الأعلم الشنتمري) (ت476ه)، تحقيق: زهير عبد المحسن سُلطان، ط1، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1407ه1987-م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421ه2001-م.

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي(ت764ه)، تحقيق: أحمد الارناؤوط، وتركي مصطفى، ط41، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م.

ثانياً: الرسائل:

- أبو علي الشَّلوبين(ت645ه) وأثرهُ في الدراسات النحوية، إعداد: إيمان عبد الله محمد، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت – كلية الآداب، 2002م.

- الاغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، إعداد: محمد حسن محمد إسماعيل، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس – كلية الآداب، 1394ه1974-م.

ثالثاً: المجلات:

- ابن ملكون النحوي من خلال مخطوط(إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج)، الاستاذ: محمد الجيري، الذخائر، العددان: 12-11، سنة: 1423ه- 2002 م.

-